(نقـ ـاش)
الثقافة الحقيقيّة

أ. البشير بن سلامة(•)

استمعت بإمعان إلى مداخلات الإخوة الكرام، التي تناولوا فيها مسألة الأمن الإنساني. وبطبيعة الحـال، يعتـبر هـذا المفهوم حديثا، كما سبق وأشار المحاضرون وخاصّة في تحليل الدكتور الطيـب الـبكّوش حول معاني الأمن. ولعلّني أخرج عن موضوع هذه الندوة، إذا تطرّقت إلى إحدى المسائل التي أودّ دائما الحديث فيها، وخاصّة أنّ الدكتور ماييز بيش ذكر في مداخلته، أنّ الثقافة تتواجد في صلب الأمن وفي صلب كلّ عمل بشريّ.

إذن، لا يمكننا التطرّق إلى مسألة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان دون الحديث عن الثقافة التي أعتـبرها ركـيزة أساسـيّة، إذا مـا أردنا مناقشة هذا الموضوع، فالقيم الثقافيّة وكلّ ما يتعلّق بالإبداع والفنون هو الأساس لكلّ ذلك. كما أنّ مفهوم حقوق الإنسان، قد تبلور الآن وأصبح له دعاتـه، وهو السند الحقيقيّ في المعارك التي يخوضها المثقّفون. وفي هذا الاتّجاه، أعتقد أنّه لا بـدّ من الاعتماد على الثقافة دون اختزال المثقّفين لأنّه، في واقع الأمر، هناك حديث في عديد بلدان العالم عن دور الثقافة ولكن بدون مثقّفين حقيقيين.

هـذا هـو الأساس، برأيي، لبلورة هذه المفاهيم الجديدة، فالتفاف المثقّفين حول المنظّمات غير الحكومـيّة وخاصّـة مـنظّمات حقـوق الإنسان هو الثقافة الحقيقيّة. وفي الواقع، فإنّ المثقّفين الحقيقيين لم يجدوا في بلدانهم الموطن الفعلي الذي

• مثقف من تونس.

يمكـنهم مـن خلالـه أن يناضـلوا ويقومـوا بعملهم المنوط بعهدتهم، وهو الدّفاع عن القيم وحراسـتها، والقـيام بدور السلطة المضادّة. ومن هنا، أعتقد أنّه لا يمكن أن يكون هناك أمن إنساني وحقوق إنسان دون حوار ثقافيّ.

لقد قرأت، قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول، مقالا في جريدة »لوموند« يقول فيه صاحبه : أين هم المثقّفون في أمريكا ؟ لقد احتجبوا تماما. وقد ذكر في مقاله عديد الأسماء لمفكّرين معروفين.

وفـي الواقـع، أعـتقد أنّ هذا هو أساس الداء لأنّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة كلّ العلماء والأدبـاء انضـووا فـي جامعات ومعاهد وغيرها، ولم يمكن لهم القيام بعملهم الأساسي، وهو تنوير الرأي العام وحراسة القيم. ولهذا نجد في أمريكا الباب مفتوحا لكلّ التجاوزات، والشعب الأمريكي يمكنه أن يهضم كلّ المفاهيم والتّرّهات وذلك لغياب الحراسة التي تحدّثت عنها سابقا.

أريد أن أركّز على مسألة جوهريّة ناضلت من أجلها سنوات عديدة من خلال كتاباتي وغيرها، هـي النضال من أجل وجود هيكل للمثقّفين في كلّ بلاد عربيّ، يكون بمثابة سلطة مضادّة، وهو مـا يسـمّى الآن وشـاع بـبرلمان المثقّفين، وأن يكون سلطة رابعة حقيقيّة إلى جانب السلطة القضائيّة والتشريعيّة والتنفيذيّة حتّى يكون درعًا لمقاومة التجاوزات والتطرّف في كلّ بلاد. فما نـراه اليوم من انحرافات مثل التطرّف الإسلامي وغيره يعود بالأساس لانعدام الحوار في البلد الواحـد والمنطقة الواحدة. وهذا الحوار لا يمكن أن يوجد بالإرهاب والاستبداد والتسلّط وطرح مفاهيم أخرى تحريفيّة لا تعكس حقيقة الأشياء.

لقـد كتبـت عديـد المقالات حول موضوع تحوّل الإسلام من العبادة إلى العبوديّة. فالعبد في الإسـلام هـو الـذي يعبد اللّه، ولكنّ هذه العبادة تحوّلت إلى عبوديّة. وهذا المفهوم أي مفهوم العـبوديّة هو الذي سيطر على كثير من المذاهب، في حين أنّ العبادة هي حريّة قبل كلّ شيء. ومـن هنا تبرز أهمّيّة الثقافة والحوار الثقافي في تعديل المفاهيم وتصحيحها، ومحاربة الأفكار الأصوليّة. ومن هنا أيضا، تتنزّل شرعيّة نضالنا من أجل وجود برلمان المثقّفين. وقد كنت في غاية السرور عندما تمّ إنشاء برلمان المثقّفين الأوروبيين الذي انطفأ إشعاعه.

كما تمّ تكوين اتّحاد للمثقّفين في مصر، ولم يجد، للأسف الشديد، السند الحقيقي لاستمراريّته.
وفـيما يخصّ المنطقة العربيّة، هناك خطّة عربيّة وهي دراسة شاملة من ستّة مجلّدات موجودة في الألكسو، وتتحدّث عن الأمن الثقافي العربي. وقد صودق على هذه الخطّة في مؤتمر وزراء الـثقافة العـرب عام 1988، إلاّ أنّه، لم يرد فيها ذكر لبرلمان المثقّفين، لكنّها تتّجه نحو ترك الحـوار الرأسـي بيـن السلطة والمثقّفين إلى الحوار الأفقي بين المثقّفين أنفسهم، لأنّ الحوار، بناء عـلى تقادي، يجـب أن يتّجه نحو القاعدة. فكيف يمكن لهذه الخطّة أن تنجح، إذا اقتصرت على الحـوار الرأسـي ؟ وإذا كـان الحوار أفقيّا ورأسيّا في آن واحد، حينئذ فقط يمكن للمثقّفين أن ينعموا بالحرّيّة والحوار الحقيقي.
هـذه الفكـرة تحـتاج إلى الكثير من الحديث والبيان، وأعتقد أنّه لا يمكن أن يكون هناك أمن إنسـاني، والـذي أعتـبره سـلاحا ضـدّ العولمة، إذا لم تقم الثقافة بدورها الحقيقي في بناء المجتمعات، وغرس الحوار الثقافي الحقيقي.

«أنا أفكّر، إذن أنا موجود»

أ. الهادي التركي(•)
إنّ مقولة »أنا أفكّر، إذن أنا موجود« تمثّل في اعتقادي أقدس معاني حقوق الإنسان، وهو حقّه في التعبير عمّا يفكّر فيه، وما يخطر في باله ووجدانه.
لقـد نوّه القرآن الكريم بإعمال العقل والتفكير في كلّ ما نقوم به من أعمال، وتوجد آيات عديدة تحثّ الإنسان على استخدام العقل مثل قوله تعالى : «اعقل وتوكّل». إلاّ أنّ التاريخ الإسلامي، عـرف بعض الخلفاء الذين أغلقوا باب الاجتهاد والتفكير، رغم ما أمرنا به اللّه سبحانه في هذا المجال.
إنّ دور المـتفرّج الـذي يقوم به المجتمع الدّولي حول ما يعيشه الشعب الفلسطيني، اليوم، من حصار وتنكيل وممارسات لا إنسانيّة، يكشف مدى

•فنان تشكيلي ومثقف تونسي.

تغلغل الصهيونيّة العالميّة في أوساط اتّخاذ القرار في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبّا على حدّ سواء، وذلك عن طريق احتكاراتها الماليّة والاقتصاديّة والإعلاميّة في تلك البلدان.
والحقيقة، لدينا بعض الأصدقاء اليهود الذين يؤمنون بعدالة القضيّة الفلسطينيّة، ويتبـرّؤون من سياسـة شـارون وأمـثاله، ويحـاولون التأثير على الشعب اليهودي، داخل الأراضي المحتلّة وخارجهـا، وإقناعه بالحلم الإسرائيلي الأسطوري وهو بناء إسرائيل الكبرى التي تمتدّ حدودها من النيل إلى الفرات.
إنّ بـناء أنظمـة عربيّة ديمقراطيّة تسمح للإنسان العربي بحريّة الرأي والتعبير هي الأساس والضّمان الوحيد لنصرة قضايانا العربيّة بشكل عامّ والقضيّة الفلسطينيّة بشكل خاصّ، ومحاربة سياسات إسرائيل التوسعيّة.
لقـد افتُتحـت الألفـيّة الثالثة تحت شعار الظلم والظلامية، ولكن نحن العرب علينا أن نستهلّها بـزرع هـذه الشـجرة المباركة، وهي شجرة الديمقراطيّة التي أساسها حريّة الرأي والتعبير والفكر.

تحديد الداء

د. عبد الله تركماني(•)
أريـد أن أشـكر الطرفيـن الداعيين لعقد هذه الندوة، المعهد العربي لحقوق الإنسان والمركز الإقليمـي للأمـن الإنساني في المعهد الديبلوماسي الأردني، على اختيارهما موضوع «الأمن الإنساني وحقوق الإنسان» وهو، في اعتقادي، من أبرز وأهمّ المواضيع المطروحة، اليوم، على السـاحة العربيّة والدوليّة، وخاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول الأخيرة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.
لقـد جـرت العادة أن نتحدّث كثيرا عن مسألة التوصيف، كلّما نعقد ندوة أو حلقة نقاش حول إحدى قضايا حقوق الإنسان. والحقيقة، أنّ حواراتنا متواصلة

•باحث ومفكر سوري مقيم في تونس.

فـي نفـس الاتّجاه حيث لا نزال نكرّر نفس الحديث في وصفنا للأشياء، منذ صدور الإعلان العالمـي لحقـوق الإنسـان عـام 1984، والعهدين الدوليين حول الحقوق المدنيّة والسياسيّة، والحقـوق الاقتصـاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة عام 1966. ومن هنا، أعتقد أنّنا مطالبون اليوم بالانـتقال من مسألة التوصيف المجرّد إلى البحث عن أسباب عدم تنفيذ تلك المواثيق والالتزام بها.

لقـد لفت نظري في مداخلات السادة المحاضرين، أنّه كثيرا ما وردت عبارات التهميش والفقر والمجاعـة... الـخ، وهذا أمر هامّ يتّصل بواقعنا، إلاّ أنّنا الآن لسنا بصدد التوقّف عند الأرقام والمعطيات. فالعالم، اليوم، يسير بتفاوتات واضحة ومختلفة، ليس فقط بين الشمال والجنوب بل فـي صـلب دول الشـمال نفسها، وكذلك دول الجنوب. وهي، في رأيي، تفاوتات كبيرة تدعو للبحث والمساءلة.

أعـتقد، أنّـه من الإشكاليّات المطروحة علينا في هذه الندوة والندوات القادمة الأخرى، تحديد النخـب الاقتصاديّة. فنحن اليوم نتحدّث عن الجوانب السلبيّة للعولمة وآثارها، ولكن في حقيقة الأمر، هو أنّ هذا المسار الاقتصادي، أفرز نخبا اقتصاديّة واحتكارات محدودة، سواء في دول الشـمال أو الجـنوب، هي المستفيدة الوحيدة من تلك النهضة الاقتصاديّة ومن اقتصاد السوق. وفـي هـذا الاتّجاه، أتساءل عن دور المنظّمات غير الحكوميّة والنخب الثقافيّة في العالم، في أنسنة هذه العولمة.

أتصـوّر، أنّ هدفنا من كلّ الفعاليّات البشريّة، سواء كانت اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة، هو مسـألة الأنسنة. ولكي تتحقّق، لا بدّ أن نضع يدنا على الدّاء الذي يتمثّل بالأساس في أنّ النخب الاقتصـاديّة والفئات الاجتماعيّة المسيطرة هي العامل الرئيسي والأساسي في تعطيل محاولات قوى المجتمع المدني المحلّي والعالمي، في أنسنة النشاط البشري.

إنّ النخـب التـي كانت تعادي فكرة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي طُرحت في الخمسينات والستّينات، هي نفسها قد تحوّلت، فيما بعد، إلى ما يُسمّى ببورجوازيات الدولة التي تضمّ رموزا كثيرة من نخب اليوم التي تدعو للعولمة، وانخرطت في مؤسساتها، وتستفيد مجدّدا منها.

إنّ الاحـتكارات فـي دول الشمال تلعب، كما تعلمون، دورا هامّا في توجيه السياسات والرأي العام. واليوم بالذّات، خاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، لو نعمّق تفكيرنا ودراساتنا، نجد أنّ احتكارات السلاح والبترول لها دور مباشر أو غير مباشر في الحرب ضدّ أفغانستان.

لقـد أحببـت أن أقول، حتّى يكون نداؤنا نداء الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ونداء النخب الفكـريّة والثقافيّة ذا مضمون وهادفا، علينا أن نحدّد الدّاء، ونبحث عن الوسائل اللاّزمة لأنسنة جميع الفعاليّات الإنسانيّة والبشريّة بما في ذلك العولمة.

ضرورة تجذير المفاهيم

د. جلّول عزّونة(•)

اسـتفدنا كثيرا ممّا استمعنا إليه من مداخلات، وبالخصوص ذلك الاعتراف الخطير من الأستاذ نور الدين حشّاد الذي تحدّث عن غياب مفاهيم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان من أجندة جامعة الدّول العربيّة.

هـذا الاعـتراف يعطينا المسافات والأشواط الشاسعة التي يجب أن نقطعها حتّى نجذّر مفهوم حقـوق الإنسـان، ونحقّق الأمن بمفهومه الشامل مثلما جاء في التعريفات كالأمن القومي مثلا الـذي يجـب أن يكون أمنا إنسانيّا قاعدته حقوق الإنسان، وتوسيعه إلى أقصى حدّ ممكن لكلّ الناس حتّى يشمل الحقوق الثقافيّة وغيرها من الحقوق وهي أسس لا بدّ منها.

كذلـك، أريـد أن أشير إلى ما حدث في الأرجنتين، هذا البلد الذي طرق باب المجاعة والعجز عن خلاص ديونه وموظّفيه، وأعلن فيه عن فرض منع التجوّل وحالة الطوارئ. والحقيقة، أنّ معظمنا عايش حالات شبيهة لما يحدث الآن في الأرجنتين مثل الأحداث التي نجمت عن زيادة الأسـعار فـي مصر، والأحداث التي شهدتها مدينة الناظور في المغرب، وأحداث الخبز عام 1984 في تونس.

•جامعي من تونس.

سؤالي إلى الإخوة المحاضرين، وقد نبّهوا لهذا، هل ستصلنا هذه الموجة الخطيرة والمتمثّلة في عدم وجود الأمن الحقيقي ؟ وبالخصوص، ونحن نعلم أنّ الأمن الحقيقي، كما أكّد المحاضرون، موجود في القلوب.

وإنّـنا بحاجـة ماسّة ،اليوم، لتجذّر مفاهيم حقـوق الإنسان والأمن الإنساني في ثقافتنا وقيمنا العربيّة حتّى نلتحق بركب الشعوب المتقدّمة.

فـي الختام، أتساءل ثانية، إلى جانب العمل على تجذّر مفاهيم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، مـا هي الخطوات الضروريّة التي يمكننا اتّخاذها للتصدّي إلى هذه الموجة الخطيرة، وخاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول.

العلاج ضروري، لكن الوقاية أهمّ وأنفع

د. يونس ناصر(•)

شـكرا للسـادة المحاضـرين. لقـد اسـتمعت بإمعان إلى ما يثير التفاؤل والشجون معا من المحاضرتين اللتين فتحتا الأبواب على مصراعيها حول ما يجري في العالم، وأريد تقديم بعض الملاحظات بلغة برقيّة اختصارا للوقت واحتراما للسادة الحضور.

الـنقطة الأولـى هي أنّ المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، قد اهتمّت بحقوق الطفـل، وهـذا الاهـتمام واضح ومعروف لدى الجميع، وإن كان في غير إدارتي وهي إدارة بـرامج التربـية التي تعمل منذ سنوات طويلة على ما يُسمّى بتأمين حقوق الطفل، أو الاهتمام بحقوق الطفل ورعايته.

بالنسـبة لإدارة برامج التربية، فهي تحاول وضع مفاهيم وقيم لها علاقة بحقوق الطفل، وتطعيم المـناهج الدراسيّة في مختلف المراحل في البلاد العربيّة بهذه المفاهيم، وهو ما قمنا به إلى حدّ الآن.

لقـد وردت، منذ أسبوع، إلى السيد المدير العام للألكسو رسالة من السيد الأمين العام المساعد لجامعة الدّول العربيّة، يطلب فيها إعداد دراسة ووضع

•جامعي من الأردن.

برنامج عمل حول مسألة التربية على حقوق الإنسان في كافّة المراحل الدراسيّة. وفور تكليفي بهـذه المهمّـة، شـرعت في جمع الوثائق الخاصّة بالدراسة من الملفّات الموجودة لدينا حول تجـارب البلدان العربيّة في مجال التربية على حقوق الإنسان. كما تضمّنت الرسالة إشارة إلى ضـرورة الاتّصـال بـالإدارة القانونيّة لاستكمال كلّ الوثائق من أجل وضع الدراسة والخطّة موضع التنفيذ.

وفـي هـذا الإطـار، سنقوم على هامش اجتماع وزراء التعليم العالي العرب الذي سينعقد في القاهـرة بمقرّ جامعة الدّول العربيّة، بعرض تلك الخطّة والموافقة عليها من أجل إغناء المناهج الدراسيّة العربيّة بكلّ ما يتعلّق بمفاهيم حقوق الإنسان.

بالنسـبة للـنقطة الثانية، أتصوّر أنّ الذي يهمّنا ويثير اهتمامنا هو العلاج الذي هو ضروريّ، ولكن الوقاية أهمّ وأنفع. ومن هنا، أعتقد أنّ مسعى الألكسو إلى التربية على حقوق الإنسان هو توجّه وقائيّ، يمكن أن يتقدّم بنا خطوات إلى الأمام.

وبخصـوص النقطة الثالثة، فقد فكّرت في كيفيّة إنجاز هذه الدراسة، وقد استندت إلى نتيجتين علميّتيـن. الأولـى جـاء بهـا «جون بياجيه» حول طبيعة ومراحل النموّ عند الإنسان، التي اختصـرها فـي ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي مرحلة الإدراك الحسّي أي أنّنا عندما نعلّم حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون حسّيّة. أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة الإدراك المشخّص والتي تـتعلّق بالفـئات العمـريّة من 6 إلى 9 سنوات، ثمّ تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة الإدراك المجرّد.

إنّ الإشـكاليّة الأساسـيّة بالنسـبة للمناهج التعليميّة في البلدان العربيّة، هي أنّنا نبدأ بالإدراك المجـرّد ثمّ ننتقل إلى الإدراك المشخّص ومنه إلى الإدراك الحسّي. وسوف أضرب لكم مثالا حول المنهج الخاصّ بتعليم مادّة التربية الإسلاميّة التي نجلّها جميعا.

في المرحلة المجرّدة نبدأ، أوّلا، بالذات الإلهيّة ثمّ التجريد والتنزيل، وننتقل في مرحلة ثانية إلى التركيز على الأحاديث النبويّة، ثمّ وصف للعلاقات بين المسلمين.

أعتقد، لو أنّنا عكسنا مراحل المنهجيّة المتّبعة، سالفة الذّكر، في تدريس مادّة التربية الإسلاميّة، لراعينا طبيعة الطفل وأنشأنا أطفالا وناشئين متشبّعين بالقيم الإسلاميّة ليس لفظيّا فقط، وإنّما سلوكيّا أيضا.

أمّا النقطة الأخيرة، فسوف أشير من خلالها إلى إحدى الدراسات المعمّقة التي أجراها أحد العلماء الأمريكيين في عدد كبير من بلدان العالم، والتي توصّل من خلالها إلى أنّ التربية القيميّة أو النموّ القيمي يمرّ بثلاث مراحل. فالمرحلة الأولى، هي التربية على القيم النفعيّة التي تنفع الطفل الصغير باعتبار أنّه يدركها ويتعامل معها. وعندما ينمو عقله ينتقل إلى مرحلة ثانية هي مرحلة القيم الاجتماعيّة، ثمّ المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة التربية على القيم العليا، والتي تحتاج إلى نموّ فكري وعقلي.

وإذا قدّمنا هذه القيم العليا للطفل، فسوف يحفظها حفظا ببّغائيّا، بحيث لن تصبح سلوكا. ومن هنا، إذا لم نتدرّج في هذا السّلم، من القيم الشخصيّة أو النفعيّة إلى القيم الاجتماعيّة ثمّ نرتقي منها إلى القيم العليا، فسوف نفقد كلّ شيء.

تعقيب الدكتور باتريس ماييز بيش

أعتقد، أنّه يتحتّم علينا أن نكون واضحين بخصوص منع استعمال حقوق الإنسان لأغراض سياسيّة مثلما تفعل الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو بعض المثقّفين أو حتّى بعض الفنّانين أو الممثّلين في الأفلام السينمائيّة، وخاصّة الأمريكية.

وفي هذا الإطار، نتحدّث كثيرا عن آراء المثقّفين ووجهات نظرهم حول مسألة الفصل بين العمل السياسي والعمل في مجال حقوق الإنسان، ومسألة عدم استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسيّة، كما سبق وذكرت.

في اعتقادي، أنّه من المهمّ جدّا معرفة وجهات نظر المثقّفين حول تلك المسائل، ولكن أيّ نوع أو فئة من المثقّفين تهمّنا آراؤهم ؟ ومن هنا، يمكننا التوجّه لاستجواب المثقّفين الذين يعملون مع الجمعيّات مثل الفيدراليّة الدوليّة لحقوق

الإنسـان، ومـنظمة العفو الدوليّة، والمنظمات العاملة في مجال محاربة الرشوة، أو أطبّاء بلا حدود وغيرهم.
إنّ مـا نحـتاجه الـيوم، برأيي، في ديمقراطيّتنا التي يمكن تسميتها بالديمقراطيّة الثقافيّة، هو التشـبيك علـى مسـتوى المعارف والأفكار بين مختلف مكوّنات المجتمع المدني، وليس فقط الاقتصار على طروحات وآراء المثقّف بمفرده، وخاصّة فيما يتّصل بالتفكير العملي.
ففي مستوى حقوق الإنسان، يتعلّق الأمر بمعرفة تجارب هؤلاء المثقّفين في هذا المجال. وهل هـم، مـن المواقع التي يحتلّونها، قريبون من الفئات التي تُنتهك حقوقهم ؟ وهو ما ينطبق على الفنّان وكلّ فئات المثقّفين، لأنّنا بحاجة لخلق فضاء عمومي لحقوق الإنسان.
وفـي خـتام تعقيبي هذا، أقول إنّ «اللاّأمن» هو الكذب والخطيئة، فبالمصارحة فقط نعيش في أمن، رغم أنّه أمن مركّب ومعقّد.

تعقيب الدكتور الطيّب البكّوش

سـوف أكتفـي بملاحظتيـن مختصرتين، فالأولى تتعلّق بالعلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان حيث أعتقد، أنّه لا يمكن لمفهوم الأمن الإنساني أن يعوّض مفهوم حقوق الإنسان. وإذا مـا أُريـد فـي بعض الأوساط التعويض بين المفهومين، فذلك على غرار ما لوحظ أيضا من شـعارات أخـرى، هـروبا من الإصداع بالحقّ في التنمية وبالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي رغم المصادقة عليها، فإنّه دائما يقع التهرّب منها.
لذلك، أعتقد أنّ التطوّر لن يتحقّق إلاّ في اتّجاه أن يكون الأمن الإنساني حقّا من حقوق الإنسان ضـمن منظومة حقوق الإنسان. هذا ما أتصوّره في تطوّر العلاقة بين المفهومين، ولا أتصوّر غير ذلك.
الملاحظة الثانية، وهي إجابة عن تساؤل الأخ جلّول عزّونة، أرجو أن تقف الموجة التي تحدّث عنها قبل أن تصلنا.